مناقشة أوراق العمل في جلسات اليوم الأول من مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن

صنعاء /سبأ:

عقد المشاركون في مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية عصر أمس جلسة العمل الأولى برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الإقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي تم فيها مناقشة عدد من اوراق العمل التي تمحورت حول برنامج الإصلاح وإتجاهات المرحلة المقبلة .

وتناولت ورقة العمل الاولى المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي أبرز الإصلاحات الإقتصادية والمالية والإدارية والمؤسسية التي قامت بها اليمن خلال السنوات الماضية.

واشارت الورقة إلى أن اليمن تمكنت خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القيام بإجراء إصلاحات جذرية في الجوانب الإقتصادية والمالية والنقدية ساهمت في اعادة الإقتصاد اليمني إلى مساره الصحيح وهيأت الظروف والمناخات المناسبة لبدء الإصلاحات الهيكلية التي هدفت إلى تطوير وتحديث الجهاز الإداري والمالي للدولة وتمكينة من التكيف والتطور مع مستجدات وتطورات العولمة بكافة أبعادها .

وأكدت أن مسيرة الإصلاحات اسهمت في نجاح الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2001-2005م بتحقيق معدل نمو إقتصادي حقيقي بلغ 4ر2 بالمائة ، فضلا عن إستعادة الإقتصاد اليمني توازنه وتحقيق إستقرارا ماليا نقديا والاسهام في الانتقال بالإقتصاد لمرحلة جديدة من التطور والنمو .

وبين نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في ورقته أن الإصلاحات إتجهت من جانب آخر نحو توسيع دور القطاع الخاص وإفساح المجال له ليقود عملية التنمية الإقتصادية ويساهم في جهود التخفيف من الفقر .

وإستعرض نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي الإجراءات والتدابير التي نفذتها الحكومة خلال العام الماضي 2006م والتي تمثلت في صدور قانوني الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد الذي تضمن تشكيل هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ، بالاضافة الى تعديل قانون السلطة القضائية بحيث أصبح مجلس القضاء الأعلى هيئة مستقلة برئاسة رئيس المحكمة العليا بدلاعن رئيس الجمهورية ، وإعداد مشروع جديد لقانون المناقصات وافق عليه مجلس الوزراء، وكذا إقرار الحكومة لدليل اجراءات المناقصات والوثائق النمطية ووضعها موضع التنفيذ الفعلي .وأوضحت الورقة أن اليمن إتخذت العام الماضي قرارا إستراتيجيا بالإنظمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية والتي تمكن طرف ثالث دولي بالتأكد من أن إيرادات النفط والغاز تورد كاملة إلى الخزينة العامة ، في الوقت الذي شهد برنامج تحديث وتطوير الخدمة المدنية تقدما كبيرا في تنفيذ مكوناته خلال العام 2006م بغرض تحديث الإدارة العامة ورفع كفاءتها .

وعلى صعيد تحسين البيئة الإستثمارية أشارت الورقة إلى أن الدولة نفذت مجموعة من الإجراءات منها تعزيز القضاء التجاري وتعزيز البنية التشريعية والمؤسسية لمصلحة المساحة والسجل العقاري وتعزيز نظام النافذه الواحدة وإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية المعنية بالإستثمار .

وفي جلسة العمل الثانية التي رأسها صلاح محمد سعيد العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار قدمت اربع اوراق عمل تضمنت ورقة العمل الاولى المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار عرضا وثائقيا للفرص الاستثمارية في اليمن .

وتطرقت الورقة الى المميزات الاستثمارية في اليمن و التسهيلات المقدمة للمستثمرين سواء من خلال توفير المعلومات المطلوبة وتبسيط إجراءات تسجيل إنشاء أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية ، والضمانات التي يقدمها قانون الاستثمار ، حيث اكدت الورقة ان القانون لا يميز بين الاستثمارات المحلية أو العربية أو الاجنبية ويعطي المستثمر حرية ادارة المشروعات الاستثمارية ويوفر الحماية لها ، وحرية ادخال وإخراج العملات الصعبة من والى الجمهورية.

ولفتت الورقة الى ان من الامتيازات التي يوفرها قانون الاستمثار اليمني الحق للمستثمر الاجنبي في الامتلاك الكامل للمشاريع الاستثمارية والأراضي والعقارات وأولوية حصول المشاريع الاستثمارية على قروض من البنوك ، فضلا عن إعفاء المعدات المطلوبة لإقامة او توسيع او تطوير المشروعات الاستثمارية من الرسوم والضرائب الجمركية.

من الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني اعفاء مستلزمات انتاج المشاريع الزراعية والسمكية والحيوانية من الرسوم والضرائب الجمركية، وكذا اعفاء مستلزمات انتاج المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية بنسبة 50 % من الاجمالي ، فضلا عن اعفاء المشاريع الاستثمارية المرخصة من ضرائب الارباح لمدة لا تقل عن 7 سنوات قابلة للزيادة الى 16 سنة وفقا لشروط خاصة ، بالاضافة الى المزيا التي يقدمها القانون في حال تعرض المشاريع الاستثمارية لخسائر خلال فترة الاعفاء.

من جانبه استعرض الدكتور / محمد محمد الصبري امين عام مجلس الوزراء في ورقته ما تم إنجازه في العقد الماضي منذ العام (1995-2006) من إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال والمتمثلة بتحُرير التجارة وخفض الرسوم والقيود الجمركية وألغاء الحماية الإنتاجية، وتعديل الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، بالاضافة الى اعادة هيكلة الكثير من المؤسسات والبنوك، وانشاء المحاكم التجارية ورفدها بالكوادر الكفؤة.

واشار الى مدى إستجابة المستثمرين لتلك الإصلاحات، موضحا ان سبب تدني مؤشرات بيئة الاستثمار في اليمن لا يعود الى الافتقار للمنظومات التشريعية والقانونية والإدارية والمؤسسية لتنظيم عملية الإستثمار ولا لإفتقار الرغبة السياسية لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الإستثمار، وإنما للإفتقار إلى الكوادر الإدارية الكفؤة لتنفيذ ما تضمنته تلك المنظومات التشريعية والقانونية والإدارية والبرامج المؤسسية التي أنيطت بأجهزة الدولة المعنية بتنظيم بيئة الاعمال وتشجيع الإستثمار.

وقال الصبري ان الحكومة تهدف في برنامجها للمرحلة القادمة الى إيجاد منظومة قوانين لا تفرض قيودا ولا متطلبات في الحصول على تراخيص الأعمال وإنما تنظم وتسهل، وإيجاد منظومة مؤسسية تعمل على تطبيق الأنظمة القانونية والإدارية بدون تداخل ولا تدخل، وكذا ايجاد منظومة إدارية محفزة لعملية تطبيق تلك القوانين واللوائح التنظيمية بكفاءة وفعالية عالية، وبيئة تنافسية بعيدة عن الممارسات الاحتكارية، وتحديد وظيفة الدولة في إصدار التنظيمات والتشريعات من دون تدخل في سير ى العمليات الاستثمارية.

وتناول الخطة التنفيذية للحكومة على المدى القصير من خلال تفعيل نظام النافذة الواحدة في الهيئة العامة للإستثمار، ونشر وتطبيق دليل الخدمات الحكومية الذي يتضمن كافة الإجراءات اللازمة لإنجاز كل معاملة بما فيها متطلبات الوثائق والرسوم والوقت والذي سيؤدي إلى توفير الجهد والوقت والكلفة، بالاضافة الى إنشاء نظام إليكتروني لإستقبال المعاملات الحكومية بهدف إستكمال المعاملات بدقة وسرعة متناهية، وتطبيق نظام E-Gov لبعض الخدمات الحكومية بواسطة مواقع الإنترنت والهواتف.

كما تناول الخطة التنفيذية للحكومة على المدى المتوسط لمواصلة تطوير البناء المؤسسي لجميع أجهزة الدوله بما يعزز التفاعل والتكامل بينها وبين الوحدات الادارية وإلغاء مظاهر الازدواج المؤسسي والوظيفي، وكذا مواصلة الإصلاحات الإدارية في المؤسسات المعنية بالمناقصات والإدارة المالية (إنفاقا وإيرادا) بما يسهل من تقديم الخدمات للمواطنين وللقطاع الخاص مع تعزيز دور الأجهزة الرقابية، وتطوير وتحديث اجهزة السلطة القضائية وبصفة خاصة القضاء التجاري بما يكفل التسريع في فصل القضايا التجارية، وتبني برامج تدريب لموظفي الدولة بما يتناسب مع متطلبات التطوير والتحديث الاداري وبما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرارات.

ونوه الدكتور الصبري في ورقته الى سياسة الحكومة تجاه تخصيص أراضي للاستثمار، عبر الهيئة العامة للاستثمار وبالتنسيق مع الهيئة العامة للأراضي على تخصيص أراض استثمارية في جميع محافظات الجمهورية سواءً عن طريق البيع، والتأجير، والمنح، وستتولى الهيئة العامة للأراضي مع الجهات المعنية على تخطيط الأراضي في المدن والمناطق الاستثمارية وتقديم الخدمات إليها ومن ثم توثيقها في إطار القانون الجديد للسجل العقاري، كما ستقوم كل من الهيئتين بحصر الأراضي المخصصة للاستثمار في جميع المحافظات والتي لم تستخدم لإعادة توزيعها وفق مخططات المدن والمناطق الاستثمارية. واشار الى ان السلطة القضائية ستركز إهتمامها في سرعة البت في قضايا الأراضي الأستثمارية المتنازع عليها أمام المحاكم كما أن الحكومة بصدد إستكمال عملية إنشاء المناطق (الصناعية، السياحية، الاستثمارية السكنية، المشروعات التعدينية والإنشائية).

واستعرض سياسة الحكومة تجاه تحديث الإدارة الاقتصادية من خلال تطبيق قانون ضريبة المبيعات تدريجيا مع خفض ضرائب الدخل وتعديل قانوني الزكاة وتحصيل الاموال العامة، والمصادقة على قانون المناقصات والمزايدات المعروض أمام مجلس النواب وإنشاء الهيئة العليا للمناقصات (مستقلة)، وتطبيق قانون الذمة المالية وإنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد ومن ثم تطبيق قانون مكافحة الفساد، وإعادة هيكلة مصلحتي الجمارك والضرائب بما يكفل سلاسة التعامل مع المستثمرين، وكذا توفير المتطلبات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية لسوق الأوراق المالية وشركات التأمين الصحي والعام، بالاضافة الى إصدار قانون التأجير التمويلي وتطبيقة بما يسهل من توفير التقنيات الحديثة والتمويل للمشروعات الصغيرة والأصغر، وإقرار قوانين التجارة الخارجية، الوكالات، وفروع الشركات الأجنبية بما يتلائم مع التشريعات الخليجية ومنظمة التجارة العالمية، وتطبيق أنظمة حماية الملكية الفكرية، والمحاسبة، وإعداد قانون التجارة الالكترونية، وإصدار وتفعيل قوانين تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار.

واستعرض امين عام مجلس الوزراء الإصلاحات القضائية المتمثلة بإستكمال التعديلات على قوانين السلطة القضائية، المرافعات والتنفيذ المدني، الرسوم القضائية، وإصدار قوانين جديدة للتحكيم التجاري والمدني وللمعهد العالي للقضاء، واصدار اللأئحة التنظيمية للمحكمة العليا، ورفع القدرات المهنية للقضاة وتحسين ادارة المحاكم واستكمال تجهيزها بكافة المستلزمات اللازمة لإنجاز المعاملات، وتفعيل دور التفتيش القضائي ووضع معايير لتقييم أداء القاضي ورفدها بالكوادر الكفؤة مهنيا وعلميا وتمكينها من المتابعة اليومية لسير القضايا المنضورة أمام المحاكم، بالاضافة الى تعزيز حماية الحقوق والممتلكات من خلال توثيق الحقوق وتفعيل القضاء التجاري لتنفيذ العقود.

واشار الدكتور الصبري في ورقته الى ان إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ستتولى تطبيق التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد وإنشاء المحاكم الإدارية، ومراقبة وتطبيق نظم التوظيف بغية تعزيز مبدأ الكفاءة والمؤهلات وتفعيل التدابير التأديبية، ومراقبة وتطبيق نظم المالية والمشتروات والمناقصات ونظم إدارة الموارد والاستخدامات، وكذا النظم والتدابير المتعلقة بتسهيل أعمال القطاع الخاص، والنظم المتعلقة بإيجاد بيئة تنافسية بعيدة عن الإحتكار والإبتزاز. وقال ان خطة الحكومة ستعمل على تعزيز الرقابة والمحاسبة وتفعيل الوظيفة الرقابية والمحاسبية والإشرافية لكل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومجلس النواب بما يعزز من تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة المسئولين عن فشلهم في تقديم الخدمات واستلام الرشاوي، ومواصلة تنفيذ إصلاح الإدارة المالية بما فيها أئتمتة النظام المالي والمحاسبي، وتطبيق أنظمة المناقصات الحديثة، وتفعيل أجهزة الرقابة المالية بما يكفل من أساليب الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة، وأئتمتة الأنظمة الضريبية والجمركية بما يسهل من عملية تقييم مستحقات الضرائب والجمارك مع تطبيق إمتيازات قانون الاستثمار وأئتمتة جميع الأعمال الحكومية وفتح حسابات في البنوك لتسهيل عملية المراقبة وتشجيع استخدام فروع البنوك في المحافظات والمديريات.

وتعمل حسب ورقة العمل خطة الحكومة لتطوير المؤسسات التمويلية والمصرفية، على مواصلة دعم زيادة رأس مال البنوك وتشجيعها للإندماج وإستكمال عملية الإستخدام للوسائل للمصرفية الحديثة، وكذا عملية إستكمال البنية القانونية والإدارية والتأهيلية لمكافحة غسيل الأموال، ودعم عملية إنشاء سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وفقا للمعايير الدولية، بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص لإنشاء شركات مساهمة تساهم فيها البنوك العامة والخاصة (محليا وأجنبيا)، وتشجيع الشركات الخاصة ذات السمعة الطيبة على طرح بعض أسهم شركاتها للاكتتاب العام بهدف تشجيع المساهمين وزيادة رؤوس أموال تبني برنامجاً من قبل البنك المركزي لتشجيع عملية إستخدام رهن العقارات للحصول على القروض. من جانبه دعا الأخ / محمد عبده سعيد انعم رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية المستثمرين خلال تواجدهم في اليمن ومتابعتهم للفرص الاستثمارية المعروضة في مختلف المجالات لدراسة هذه الفرص المتاحة والاخذ في الاعتبار ان السوق لايقتصر على السوق اليمني فقط .. مشيرا الى ان موقع اليمن الاستراتيجي بمثابة بوابة للاسواق الافريقية .

وأوضح ان الاستثمارات في اليمن يمكن ان تصدر لأفريقيا القارة البكر والتي تتقبل كل المنتجات التي تنتج في اليمن وهذه نتيجة طبيعة للقرب الجغرافي لليمن وهذه ميزة كبيرة جداً ،مما يتطلب عند دراسة المشاريع الاستثمارية التفكير ان المشروع ليس لليمن فقط بل لشرق أفريقيا وافريقيا كلها .

واقترح رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية تبني الحكومة اليمنية والامانة العامة لمجلس التعاون انشاء مكتب مستقل لخدمة المستثمرين الخليجيين في اليمن يحظى بدعم واسناد الجهتين وتعاون كامل من اتحاد الغرفة التجارية اليمنية ومنظومة رجال الاعمال، يتولى تقديم خدمات متكاملة للمستثمرين منذ طلب المعلومة الاولية عن الفرص المتاحة مرورا بعملية الترخيص والتشغيل وحتى ما بعد قيام المشروع فيما يتعلق بالقضايا المالية والضريبية والجمركية وغيرها .

واضاف "اعتقد اذا طبقت هذه الفكرة سوف تختصر كثير من المشاكل التي يواجها المستثمرون منفردين، وهذا المكتب اذا لقي دعم كامل من الجهات المعنية سواء الحكومة اليمنية او دول مجلس التعاون، اعتقد سيسهم في التغلب على كثير من المعوقات ان وجدت. فيما استعرض وزير الثروة السمكية المهندس محمود ابراهيم صغيري في ورقته ملامح من الاستثمار السمكي ومقوماته ، مشيرا الى ان اهم المميزات التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمار لليمن تتمثل في موقع اليمن الجغرافي المتميز الذي يعد نقطة اتصال بين الشرق والغرب والمدخل الرئيسي الى شرق القارة الافريقية بالاضافة الى موقع اليمن على مضيق باب المندب اهم الممرات الملاحية. واشار الى ان امتداد الشريط الساحلي الذي يصل طوله 2500كليومتر مربع ويطل على كل من البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي مع وجود اكثر من 160جزيرة يمنية تتميز بتنوع بيئي وحيوي ادى الى وجود وفرة في الموارد السمكية على مدى العام.

وقال ان من اهم مقومات الاستثمار السمكي في اليمن امتلاك اليمن مخزون من الموارد السمكية يتيح اصطياد ما يقرب 400 الف طن سنويا لاكثر من 350 – 400 نوع من الاسماك والاحياء البحرية منها 150 نوعا تعرف بالاسماك الاقتصادية .

واضاف " تتميز اليمن بمسطحات مائية مساحتها اكثر من 700 الف كيلو متر مربع تقريبا، بما فيها الجزر والخلجان والبحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي وتمتد مساحة الرصيف القاري 2ر11 كيلو متر مربع وعمق 200 متر .

كما استعرض الوزير الصغيري من بين مقومات الاستثمار السمكي عدد القرى وتجمعات الصيادين التي تنتشر على طول الشواطئ والجزر اليمنية ويبلغ عددها 90 قرية ومجمعا سمكيا ،منها 40 موقعا على شواطئ البحر الاحمر و 50 موقع على خليج عدن وبحر العرب ويبلغ عدد الصيادين في اليمن 65 الف صياد يعيلون 455 الف نسمة ويملكون اكثر من 17 الف قارب صيد، فيما تبلغ عدد الجمعيات والتعاونيات السمكية التي تعمل في اطار الاتحاد التعاوني السمكي 113 جمعية وتعاونية .

وتطرق الوزير في ورقته الى فرص الاستثمار السمكي في مجالات استزراع وتربية وتسمين الاسماك والاحياء المائية وتصنيع ادوات ومعدات الاصطياد وصناعة ادوات ومعدات تحضير وتصدير الاسماك بالاضافة الى تصنيع وتعليب الاسماك وقوارب الصيد وغيرها من المجالات ، ملفتاً الى تواجد أهم الحوافز التشجيعية للاستثمار في القطاع السمكي متمثلة بتوافر الايدي العاملة الماهرة والمتخصصة والرخيصة وسهولة اجراءات منح التراخيص والامتيازت والاعفاءات الواردة في قانون الاستثمار وسهولة الحصول على الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف اضافة الى وجود الطريق الساحلي المعبد الذي يربط قرى وتجمعات الصيادين بالمحافظات الساحلية. وكرست جلسة العمل الثالثة حول السياحة في اليمن التي رأسها وزير السياحة نبيل الفقيه لاستعراض السياحة والتطور العقاري في اليمن .. حيث أكد الوزير أن المكونات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها اليمن سيكون لها نصيب كبير في سوق الطلب العالمي نظرا للمقومات السياحية المتعددة التي تمتاز بها اليمن من مقومات طبيعية متفردة ومقومات ثقافية وموروث حضاري متفرد .. وبين ان الوزارة تستهدف خلال الفترة القادمة استكمال التشريعات السياحية وتحديث كل المتطلبات اللازمة لاحداث نمو مناسب ومتدرج لعدد السياحة الوافدة الى اليمن ورفع معدلات عائداتها سنويا.واشار الوزير الفقيه الى ان السياحة اصبحت من القطاعات الاساسية للاقتصاد الوطني من حيث اسهامها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنشيط ميزان المدفوعات وتمويل خطط التنمية.. مبينا ان الوزارة قد انتهت من اصدار اللوائح التشريعية للمواصفات والمقاييس للمنشآت السياحية ولائحة مزاولة المهنة لوكالات السياحة والسفر والفنادق والايواء والمطاعم والمنتزهات والمرشدين السياحيين ووسائل النقل بما يساعد على جذب المستثمرين.

واستعرض الفقيه الاجراءات التي ستتخذها الوزارة للدفع بالعملية السياحية في اليمن منها تنويع المنتج السياحي بما يمكنه من المنافسة والجذب المتزايد للسياح من خلال تطوير انواع جديدة من السياحة كاقامة المهرجانات السياحية وتنظيم السياحة الصحراوية والعلاجية والريفية.. وأوضح ان هناك جملة من التوجهات لجذب الاستثمارات السياحية لليمن تضمنتها المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وفي مقدمتها اعداد الخارطة الاستثمارية السياحية وحصر وتحديد المناطق ذات الاولوية للتنمية والاستثمار ، وكذا اعداد دليل للاستثمار السياحي وانشاء مركز معلومات الخدمات السياحية.

فيما استعرض الشيخ طارق بن فيصل القاسمي رئيس مجلس ادارة مجموعة الامارات للاستثمار جوانب الطفرة الاقتصادية غير المسبوقة التي شهدتها المنطقة العربية خلال الخمس سنوات الماضية ..مشيرا الى ان هذه الطفرة خلقت عوائد نقدية في دول الخليج قدرت بـ 300 مليار دولار سنويا .

وتطرق القاسمي الى التجربة الاماراتية في جذب الاستثمارات والتكامل الذي اوجدته الحكومة بينها وبين القطاع الخاص.وعرض علوان سعيد الشيباني رئيس مجلس ادارة مجموعة (العالمية) الفرص المغرية في مجال الاستثمار السياحي..مبينا ان اليمن بلد بكر وتمتلك مقومات وعناصر متنوعة في مجال المنتوج السياحي .

واشار الشيباني الى ان كل تلك العناصر تجعل من اليمن بيئة استثمارية مغرية للمستثمرين خاصة في المجال السياحي..مستعرضا تجربة مجموعة (العالمية) في الاستثمارات السياحية في اليمن كأكبر مجموعة استثمار وطنية في هذا المجال.

تخللت الجلسة نقاشات ومداخلات من رجال الاعمال والمستثمرين المشاركين في المؤتمر .

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص

مشروع التعديلات ..

المعدلة والمضافة، والمتضمنة في هذا الجزء من مشروع التعديلات بواجبات أعضاء المجالس المحلية والجوانب الإجرائية المتصلة بتنظيم العلاقة بين المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية من حيث منح أو حجب الثقة وعلاقة المجالس المحلية بالأجهزة التنفيذية.

و تتعلق مواد هذا الجزء بالموارد المالية للمحافظات والموارد المشتركة والموارد المركزية، والمصادر المختلفة لتلك الموارد وأساليب تحصيلها والصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية في تقرير حجمها ومستواها.

وتتناول الدور الخاص بلجنة الخطة والموازنة في إعداد موازنات المحافظات والمديريات وفي تنظيم الجانب المالي.

كما تضمنت الشق الخاص بالمؤتمرات العامة للسلطة المحلية، التي ستكرس لتقويم نظام السلطة المحلية، وبينت دور وزير الإدارة المحلية في هذه المؤتمرات، كما تضمنت جملة من الأحكام العامة.

هذا وسيواصل أن يبدأ أعضاء المجلس اليوم الاثنين مناقشة مشروع التعديلات على ضوء ما توصلت إليه اللجنة الوزارية، واللجنة المشتركة لمجلس الشورى بشأن المشروع ومواده المختلفة.

وكان أعضاء المجلس قد استمعوا في مستهل الجلسة إلى قراءة لمحضر الجلسة السابقة وأقروه.

حضر جلسة أمس الأحد الدكتور عدنان الجفري وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، وعبدالقادر علي هلال وزير الإدارة المحلية، ووكلاء الوزارة وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

بكلفة تتجاوز ..

عبد الله بن فهد آل ثاني : ان مشروع الفندق في طور الدراسة، وسيتم تنفيذه قريبا ولدينا دراسة جدوى خاصة بانشاءه"، مضيفا ان المجموعة ستنفذ ايضا مشروع صناعي ومشاريع استثمارية أخرى في اليمن سيتم الإعلان عنها لاحقا .

وأكد مدير عام المجموعة العقارية القطرية ما طرحه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في كلمته أمام المشاركين بمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية سيشجع المستثمرين العرب والأجانب على التوجه نحو اليمن لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة سيما في ظل وجود جهة واحدة معنية برعاية المشاريع الاستثمارية ومساعدة المستثمرين، موضحا إن ذلك سيسهم في تسريع الإجراءات ويكون ضمانا للمستثمر.

ووصف رجل الأعمال القطري مؤشرات الاستثمار في اليمن بالجيدة، مشيدا بالفرص الاستثمارية المعروضة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية".

ونوه إلى إن مردود هذه الفرص سيكون جيدا بالنسبة للمستثمرين"، وأشار إلى أن الوفود المشاركة في المؤتمر اطلعوا على عدد من الفرص الاستثمارية المتميزة والتي تعكس تعدد وتنوع مجالات الاستثمار في اليمن"، موضحا أن لدى وفود الشركات الاستثمارية رؤى وأفكار ومجالات عديدة يعتزمون الاستثمار فيها في اليمن كما إن بعضهم سيتبنوا الفرص المعروضة في المؤتمر.

النائب العام :

بعض أعضاء النيابة وشكلت بعضها جرائم ماسة بالشرف والأمانة وتم التحقيق مع المتورطين فيها وتقديمهم إلى مجلس القضاء الأعلى لمحاسبتهم لينالوا الجزاء القانوني".

واضاف "أن المتضررين من الإصلاحات القضائية التي نفذتها هيئة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى خلال الفترة الماضية هم من يقف وراء تحرير مثل هذه الأساليب المجهولة" بهدف التأثير على الجهات القضائية المختصة ومن ثم الحيلولة دون مواصلة النيابة العامة تعقب الأعضاء الفاسدين اللذين يسيئون إلى شرف المهنة وسمعة السلطة القضائية".

العطية..

تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ما أعلنه رئيس الجمهورية بشأن تخويل هيئة الاستثمار تولي مسؤوليات التعامل مع المستثمرين، كنافذة استثمارية واحدة يشكل خطوة مهمة لجذب وتشجيع الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية للتدفق نحو اليمن.

ونوه العطية بدعوة فخامة الأخ الرئيس للمستثمرين لإجراء حوار مفتوح وشفاف مع الوزراء بشأن المشاريع الاستثمارية التي يعتزمون تنفيذها.. معتبرا أن ذلك يعكس الشفافية التي تمثل عصب العمل الاستثماري.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" إن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عبر عن رؤية عصرية تجاه العمل الاستثماري وهي رؤية إصلاحية تعبر عن التحولات الاقتصادية والتنموية في اليمن السعيد" .. منوها بالمضامين القيمة التي تضمنتها كلمة فخامته وعلى ما يدور في أذهان المستثمرين عموما.

مجلس القضاء..

القضايا التي تكون الحكومة طرفا فيها .

وأفاد الأخ وزير العدل ، أن لدى الوزارة خطة للتوسع في إنشاء المحاكم التجارية على مستوى محافظات الجمهورية ، مشيرا إلى أنه تم مؤخرا إنشاء شعبة استئنافية ثانية بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة بغية سرعة الفصل في القضايا التجارية المنظورة أمام المحكمة، مؤكدا أن هذه الخطوة ستعمم على المحاكم التجارية في محافظات: تعز، الحديدة ،عدن وحضرموت.

وقال الدكتور الأغبري:" وضمن خطة التوسع تم استحداث دائرة خاصة للتفتيش على سير أداء المحاكم التجارية ضمن دائرة التفتيش القضائي برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا من ذوي الخبرة في القضاء التجاري، كما جرى توزيع الأوائل من خريجي المعهد العالي للقضاء على المحاكم التجارية ، ومن المقرر أن يتم قريبا إبتعاثهم إلى المغرب الشقيق لمزيد من التدريب والتأهيل".

تجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل سبق وأن وقعت عددا من الاتفاقيات الثنائية مع الدول والمنظمات الصديقة لدعم وتحديث القضاء التجاري باليمن، وبموجبها تقوم تلك الدول والمنظمات بدعم استقدام خبراء ومتخصصين لعقد ورش عمل و دورات تدريبية لتعزيز قدرات القضاة اليمنيين بمجال التحكيم التجاري.

إشهار شركة ..

مربحاً، وستسهم في نمو قطاع النقل الداخلي في اليمن، مشيرا إلى أنه سيتم دعوة مجموعة مختارة من المستثمرين للمشاركة في هذا المشروع وأنها ستبدأ بأربع طائرات وترتفع لاحقا إلى ست طائرات مع نهاية عامها التشغيلي الأول.

من جانبه أشاد شين بيشان مدير عام شركة سيبر الأمريكية بالتعاون القائم حاليا مع الشركة اليمنية. منوها بأنه تم تلقي 25 عرضا استثماريا من جهات عربية وأجنبية للمشاركة في المشروع.

مجموعة بقشان..

مشروع سكني سياحي ويشمل ايضا إنشاء حي سكني سياحي يعرض للبيع للمستثمرين وللمواطنين وأضاف المهندس حبتور "ان شركته بصدد تنفيذ منتجع سياحي بمحافظة إب والذي تكون من فندق متكامل ملحق به صالة اجتماعات متعددة الأغراض و 26 فله و 4 فلل خاصة بكبار الضيوف ومعرض للطائرات المروحية ونادي رياضي وملاعب أطفال ، موضحا ان تكلفة المشروع في مرحلته الأولى تتراوح بين 50 إلى 60 مليون ريال سعودي وسينجز بعد عشرين شهر تقريبا .

وأشار إلى ان هذا المشروع يستهدف إيجاد وتنشيط السياحة العائلية وخاصة للقادمين من دول الخليج إلى اليمن ممن يحتاجون إلى توفير خدمات السياحة العائلية، مؤكدا ان البيئة الاستثمارية في اليمن أصبحت مغرية بفعل التوجهات الحكومية لتشجيع الاستثمارات ، وقال:" اليمن يمتلك مقومات سياحية متنوعة سواء السياحية البحرية أو الجبلية أو الآثار و المحميات الطبيعية وهو ماتنبهت إليه الشركة العربية للتنمية والاستثمارات السياحية والتي تم تأسيسها في اليمن من قبل مجموعة بقشان للاستثمار في هذا الجانب".

البرغوثي..

الاحتلال التي اجتاحت المخيم.

وأفادت الأنباء بأن قوات الاحتلال تدفع بمزيد من التعزيزات نحو المخيم الذي فرضت عليه حصارها واحتلت أبنية رئيسية تطل عليه، كما اقتحمته عشرات الآليات.

وشن جنود الاحتلال حملة مداهمات تستهدف ناشطي سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة التحرير الفلسطيني (فتح).

من جانبها دعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فصائل المقاومة إلى الرد على "المجازر الإسرائيلية"، وطالبت الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوقف اللقاءات مع الإسرائيليين.

وقال المتحدث باسم حماس فوزي برهوم إننا ندعو "كتائب القسام وفصائل المقاومة الفلسطينية إلى التوحد والتخندق في خندق المقاومة، واستخدام كافة أساليب المقاومة والرد على مجازر الاحتلال بالطريقة التي تشفي صدور قوم مؤمنين".

وناشد برهوم العالم العربي مقاطعة "العدو الصهيوني" وعزله وعدم الانخداع والانجرار "خلف مؤامرات التطبيع والتسوية مع الاحتلال الصهيوني الذي لا يعرف إلا لغة القوة والمقاومة".

من جانبها اتهمت حركة فتح على لسان المتحدث باسمها جمال نزال إسرائيل بالعمل على إفشال الجولة الأوروبية الحالية للرئيس الفلسطيني محمود عباس وتقويض اتفاق مكة.

لكن نزال دعا كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لفتح إلى ضبط النفس، مؤكدا أن إسرائيل تسعى لاستدراج حركتي فتح والجهاد الإسلامي للرد على "جرائم الاغتيال الإسرائيلية".

وحذر من المخطط الإسرائيلي الهادف لتدمير لبنة الخطاب الإعلامي الفلسطيني الجديد الذي بات يلاقي تفهما كبيراً في أوروبا منذ اتفاق مكة على حد قوله. وأضاف أن "الاتفاق وضع الكرة في الملعب الإسرائيلي".

وكانت كل من كتائب الأقصى وسرايا القدس قد أعلنتا في وقت سابق وفي بيانات منفصلة قصفهما بلدتي سديروت وعسقلان داخل مناطق الخط الأخضر، وتعهدتا بمواصلة المقاومة وقصف المستوطنات الإسرائيلية انتقاما للشهداء الفلسطينيين.

وقالت سرايا القدس إن جيش الاحتلال الإسرائيلي اعترف بإصابة ستة من جنوده في قصفها الصاروخي، لكن لم يصدر أي تأكيد أو نفي من الجانب الإسرائيلي حول هذه المعلومة.

إلى ذلك قال مصطفى البرغوثي وزير الإعلام الفلسطيني أمس الأحد إن إسرائيل قتلت 22 فلسطينيا منذ تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية في 18 مارس وحتى يوم أمس الأحد فيما لم يقتل أي إسرائيلي.

وأضاف في مؤتمر صحفي في رام الله أمس الأحد "ما تقوم به إسرائيل جرائم حرب مدانة على مرأى ومسمع من العالم منذ 18-3-2007 . منذ نشأت حكومة الوحدة الوطنية لم يقتل من الإسرائيليين أي شخص على الإطلاق. خلال هذه الفترة قامت إسرائيل بقتل 22 فلسطينيا."

وتابع "خلال هذه الفترة إسرائيل نفذت 122 اجتياحا لمدن جنين ونابلس وغيرها."

واستعرض البرغوثي خلال المؤتمر الصحفي صور الفلسطينيين الذين قتلوا في اليومين الماضيين وقال "كما تشاهدون في الصور فان كل الإصابات في الجزء العلوي من الجسم."

واتهم البرغوثي الحكومة الإسرائيلية بأنها ضعيفة وتهرب الى الأمام وترد على مبادرات السلام بالتصعيد العسكري.

وقال في إشارة الى رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت "حكومة اولمرت ترد على أربع مبادرات للسلام بهذا التصعيد وهي المبادرة العربية للسلام الشامل والتهدئة الشاملة والمتزامنة من جانبنا الفلسطيني وبرنامج الحكومة الوطنية الذي قدم برنامجا مرنا لإخراج المنطقة من دائرة العنف ومبادرة الأسرى الفلسطينية... لا يوجد شريك إسرائيلي للسلام الذي يتحدثون عنه."

وقال البرغوثي إن "اولمرت يريد أن يكسب الوقت لاستكمال عملية التهويد والضم (لمزيد من الأراضي) وبناء جدار الفصل العنصري ومنع قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة."

وطالب وزير الإعلام الفلسطيني